«الفرق» بين النَّقْص والتَّخْفيفِ أن النَّقْص الأخْذ من المقدار كائنًا ما كان، والتخفيفُ فيما له اعتماد واستُعْمِل التخفيف في العذاب لأنه يجْثَمُ على النفوس جُثُوم ما له ثِقَل.

## وَمِمَّا يُخالِفُ النُّقْصانَ الزِّيادَةُ

«الفرق» بينها وبين النَّماء أن قولك: نما الشيءُ يفيد زيادةً من نفسه وقولك زاد لا يفيد ذلك، ألَا ترى أنه يقال زادَ مالُ فلانٍ بما ورثه عن والده ولا يقال نما مالُه بما ورثه؟ وإنَّما يقال: نمَتِ الماشيةُ يتناسُلها، والنَّماءُ في الذهب والوَرِق مستعارٌ وفي الماشية حقيقة، ومن ثم أيضًا سُمِّي الشجر والنبات النامي ومنه يقال نما الخضاب في اليد والحبر في الكتاب.

### وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذا البَابِ

«الفرق» بين القُنُوع والسُّؤال أن القُنوعَ سؤالُ الفَضْلِ والصِّلَة خاصَّةً، والسُّؤالُ عامٌّ في ذلك وفي غيره يقال: قَنَعَ يقنعُ قُنوعًا إذا سأل وهو قانع وفي القرآن: ﴿وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج:٣٦] قال: القانعُ: السائلُ، والمُعْتَرُّ الذي يلمُّ بك لتعطيه ولا يسأل، اعْتَرَّهُ يَعتَرُّهُ وعَرَّهُ يَعرُّهُ وقيل عرَّهُ واعْتَرَّهُ واعْتَراهُ إذا جاءه يطلبُ معروفَهُ، وقال الليثُ: القانعُ: المسكينُ الطَّوَّافُ، وقال مجاهدٌ: القانعُ هنا جارُكَ ولو كان غنيًّا، وقال الحسنُ: القانعُ الذي يسأل ويَقْنَعُ بما تُعْطيه، وقال الفرَّاءُ: القانعُ الذي إن أعطيته شيئًا قبله، وقال أبو عبيدة: القانعُ: السائلُ الذي قَنَعَ إليك أي خَضَع، وقال أبو علي: هو الفقير الذي يسأل، وقال إبراهيم: القانعُ الذي يجلس في بيته والمعترُّ الذي يعتريك.

## البَابُ الثَّالِث عَشَرَ

### فِي الفَرْقِ بَيْنَ العِزِّ والشَّرَفِ والرِّياسَةِ والسُّؤْدد. وبَيْنَ الملك والسُّلْطان والدَّوْلَة والتَّمْكين والنُّصْرة والإعانة. وبين الكَبير والعظيم. والفَرْقِ بَيْنَ الحُكْم والقَضاء والقُدْرَة والتَّقْدير وما يَجْري مع ذلك

«الفرق» بين العِزِّ والشَّرَفِ أن العِزَّ يتضمَّنُ معنى الغَلَبَةِ والامْتِناعِ على ما قلنا، فأمَّا قولهُمْ عِزُّ الطَّعَام فهو عزيزٌ، فمعناه قَلَّ حتى لا يقدر عليه فشبه بمن لا يقدر عليه لقوته ومنعته لأن

العزَّ بمعنى القِلَّة، والشَّرَفُ إنما هو في الأصل شرفُ المكان ومنه قولهم: أَشْرَفَ فلانٌ على الشيء إذا صار فوقه ومنه قيل شُرْفَةُ القَصْرِ وأشرف على التَّلَفِ إذا قاربه، ثم اسْتُعْمِلَ في كرم النسب فقيل للقرشي شريفٌ وكل من له نسب مذكور عند العرب شريفٌ، ولهذا لا يقال لله تعالى شريف كما يقال له عزيز.

«الفرق» بين السَّيِّد والصَّمَدِ، أن السَّيِّدَ المالكُ لتدبير السَّواد وهو الجمع وسُمِّي سواداً لأن مجتمعه سوادٌ إذا رؤى من بعيد، ومنه يقال للسواد الأعظم ويقال لهم الدَّهْمَاءُ لذلك والدُّهْمَةُ السَّوادُ، وقولنا الصَّمَدُ يقتضي القوة على الأمور وأصله من الصَّمْدِ وهو الأرض الصَّلْبة والجمع صِمَادٌ والصَّمْدَةُ صخرة شديدة التمكُّن في الأرض، ويجوز أن يقال إنه يقتضي قَصْدَ الناس إليه في الحوائج من قولك صمَدْتُ صَمْدَةً أي قَصَدْتُ قَصْدَةً، وكيفما كان فإنهُ أبْلَغُ من السَّيِّدُ، ألَا ترى أنه يقال لمن يسودُ عشيرتَهُ سَيِّدٌ ولا يقال له صَمَدٌ حتى يعظم شأنه فيكون المقصود دون غيره، ولهذا يقال سيد صمد ولم يسمع صمد سيد.

«الفرق» بين قولك يسوسُهُمْ وبين قولك يسُودُهُمْ أن معنى قولك يَسُودهُمْ أنه يلي تَدْبيرَهُمْ ومعنى قولك يسُوسُهمْ أنه ينظر في دقيق أمورهم مأخوذٌ من السُّوسِ، ولا تجوز الصفة به على الله تعالى لأنَّ الأمورَ لا تدقُّ عنه، وقد ذكرنا ذلك قبل.

«الفرق» بين سَيِّد القَوْم وكبيرِهِمْ أنَّ سَيِّدَهُمْ هو الذي يلي تدبيرَهُمْ، وكبيرَهُمْ هو الذي يفضلهم في العلم أو السِّنِّ أو الشرف وقد قال تعالى: ﴿ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ ﴾ [الأنبياء:٦٣] فيجوز أن يكون الكبير في السن، ويجوز أن يكونَ الكبير في الفضل ويقال لسيد القوم كبيرهم ولا يقالُ لكبيرهم سيدهم إلا إذا ولى تدبيرهم، والكبير في أسماء الله تعالى هو الكبيرُ الشأن الممتنع من مساواة الأصغر له بالتضعيف والكبيرُ: الشخصُ الذي يمكن مساواتهُ للأصغر بالتجزئة ويمكن مساواة الأصغر له بالتَّضعيف، والصفة بهذا لا تجوز على الله تعالى، وقال بعضهم: الكبيرُ في أسماء الله تعالى بمعنى أنه كبيرٌ في أنفس العارفين غير أن يكون له نظيرٌ.

«الفرق» بين مالِكٍ ومَلِكٍ أن «مالك» يفيد مملوكًا، ومَلِكا لا يفيد ذلك ولكنه يفيد الأمْرَ وسعة المقدرة على أنَّ المالِكَ أوْسَعُ من المَلِك لأنك تقول اللهُ مالِكُ الملائكة والإنْسِ والجنِّ ومالكُ الأرْضِ والسَّماء، ومَالكُ السَّحاب والرِّياح ونحو ذلك، ومالك لا يحسن إلا في الملائكة والإنْسِ والجنِّ، قال الفرزدق:

سُبْحَانَ مَنْ عَنَتِ الْوُجُوهُ لَوَجْهِهِ مَلِكُ الْمُلُوكِ وَمَالِكُ الْغَفَرِ(١)

ولو قال ملك الغفر لم يحسن.

«الفرق» بين مَالِكٍ ومليكٍ أن المليكَ مبالغةٌ مثل سَميعٌ وعَليمٌ ولا يقتضى مملوكًا وهو بمعنى فاعل إلا أنه يتضمَّن معنى التكثير والمبالغة، وليس معنى قولنا فَاعِل أنه فَعَل فِعْلًا استحقَّ من أجله الصفة بذلك، وإنَّما يُراد به أعمال ذلك في الإعراب على تقدير أسماء الفاعلين.

«الفرق» بين الملك والملك أن الملك هو استفاضة الملك وسعة المقدور لمن له السياسة والتدبير والملك استحقاق تصريف الشيء لمن هو أولى به من غيره.

«الفرق» بين كَبيرِ القَوْمِ وعَظِيم القَوْمِ أن عظيمَ القوم هو الذي ليس فوقه أحد منهم فلا تكون الصفة به إلَّا مع السُّؤددِ والسلطان فهو مفارق للكبير، وكَتَبَ رسولُ الله ﷺ إلى كِسْرَى عظيم فارس، والعَظِيمُ في أسماء الله تعالى بمعنى عظيم الشأن والامتناع عن مُسَاواة الصغير له بالتضعيف، وأصْلُ الكلمة القوة، ومنه سُمِّيَ العظيمُ عظيمًا لقوته، ويجوز أنْ يُقال إنِ أصله عظيم الجثة ثم نُقِل لعظيم الشَّأن كما فعل بالكبير وقال تعالى: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام:١٥] فسمَّاه عظيمًا لعظم ما فيه من الآلام والبلاء، وما اتسع لأن يكون فيه العظم استحق بأن يوصف أنه عظيمٌ.

«الفرق» بين العَظِيمِ والكَبِيرِ أنَّ العظيمَ قد يكون من جهة الكثرة ومن غير جهة الكثرة، ولذلك جاز أن يوصف الله تعالى بأنه عظيم وإن لم يوصف بأنه كثير، وقد يعظم الشيء من جهة الجنس ومن جهة التضاعف، وفَرَّقَ بعضُهمْ بين الجليل والكبير بأنْ قالَ: الجليلُ في أسماء الله تعالى هو العظيمُ الشأن المستحقُّ للحَمْدِ، والكبيرُ فيما يجب له من صفة الحمد، والأجَلُّ بما ليس فوقه مَنْ هو أجَلُّ منه، وأما الأجَلُّ من ملوك الدنيا فهو الذي ينفردُ في الزَّمَان بأعْلَى مراتب الجَلَالَةِ، والجَلالُ إذَا أُطْلِقَ كان مخصوصًا بعظَمِ الشَّأنِ، ويقال: حِكَمٌ جَلِيلَةٌ للنَّفْع بها ويُوصَفُ المالُ الكثيرُ بأنه جليلٌ ولا يوصف الرَّمْلُ الكثيرُ بذلك لما كان من عظم النفع في المال، وسُمِّيَتِ الجلةُ جلةً لعظَمِها والمجلَّةُ الصحيفةُ، سُمِّيَتْ بذلك لم فيها من عِظَم الحِكَم والعُهودِ.

«الفرق» بين الجَلَالَةِ والهَيْبَةِ أن الجلالَةَ ما ذكرناه، والهَيْبَةُ خوفُ الْقَدَام على الشيء فلا يُوصف الله بأنه يُهَابُ كما لا يوصف بأنه لا يُقْدَمُ عليه لأن الإقْدَامَ هو الهجُوم من قُدَّام فلا يُوصفُ الله تعالى بأن له قُدامًا ووَرَاء، والهَيْبَةُ هو أن يعظم في الصدور فيترك الهجوم عليه.

(١) الغفر: بفتح الغين والفاء: نبات ينبت في السهول والرُّبى. ومن الكلأ: صغاره، والجمع أغْفَار وغُفُورٌ. أما الغفر بسكون الفاء فهو منزل للقمر ثلاثة أنجم صغار في برج السنبلة، وهي المنزل الخامس عشر من منازل القمر.

«الفرق» بين الصِّفَة منه عزَّ وجلَّ بأنه عَلِيٌّ وبين الصفة للسَّيد من العباد بأنه رفيعٌ أن الصفة بِعَلِيٍّ منقولة إلى علم إنسان بالقهر والاقتدار ومنه ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص:٤] أيقهر أهلها وقوله تعالى: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩١] فقيل لله تعالى: عَلِيٌّ من هذا الوجه، ومعناه أنه الجليلُ بما يستحق من ارتفاع الصفات، والصفة بالرفيع يتصرف من عُلوِّ المكان، وقد ذكرنا أن في المصَرَّفِ معنى ما صُرِفَ منه، فلهذا لا يقال: اللهُ رفيعٌ، والأصلُ في الارتفاعِ زَوَالُ الشيء عن موضعه إلى فَوْق، ولهذا يقال: ارْتَفَع الشَّيْءُ بمعنى زَالَ وذَهَب، والعُلُوُّ لا يقتضي الزَّوالَ عن أسفل، ولهذا يقال: ارْتَفَعَ الشَّيْءُ وإنِ ارْتَفَع قليلًا لأنه زَالَ عن موضعه إلى فَوْقَ ولا يقال عَلَا إذا ارتفع قليلًا، ويجوز أن يُقَال الصفة برفيع لا تجوزُ على الله تعالى؛ لأنَّ الارتفاعَ يقتضي الزَّوالَ فأما قَوْلهُ تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾ [غافر:١٥] فهو كقوله: كثير الإحْسَان في أن الصفة للثاني في الحقيقة.

«الفرق» بين الصُّعودِ والارْتِفَاع أن الصعودَ مقصورٌ على الارتفاع في المكان، ولا يُسْتَعْمَلُ في غيره ويقال صعد في السلم والدرجة، ولا يقال صَعِدَ أَمْرُهُ، والارتفاعُ والعلوُّ يُشْتَرَطُ فيهما جميع ذلك، والصُّعودُ أيضًا هو الذَّهابُ إلى فوق فقط وليس الارتفاع كذلك، ألَا ترى أنه يقال: ارْتَفَعَ في المجلس ورفعت مجلسه، وإن لم يذهب به في عُلوٍّ ولا يقال أصْعدتُه إلَّا إذا أعْليتهُ.

«الفرق» بين الصُّعُودِ والرُّقِيِّ أن الرُّقِيَّ أعَمُّ من الصعود، ألَا ترى أنه يقال رَقَى في الدَّرجة والسُّلَّم كما يقال صعد فيهما، ويقال: رَقِيتُ في العلم والشَّرف إلى أبعد غاية ورَقَى في الفَضْلِ ولا يقال في ذلك صَعَد، والصعودُ على ما ذكرنا مقصور على المكان، والرُّقِيَّ يُسْتَعْمَلُ فيه وفي غيره، فهو أعمُّ وهو أيضًا يفيد التَّدرُّجَ في المعنى شيئًا بعد شيء، ولهذا سمي الدَّرَجُ مَرَاقِي، وتقول: ما زلتُ أراقيه حتى بلغت به الغاية أي أعلو به شيئًا شيئًا.

«الفرق» بين الصُّعُود والإصْعَاد أن الإصْعَاد في مستوى الأَرْضِ، والصُّعودُ في الارتفاع. يقال: أصعدنا من الكوفة إلى خُرَاسان، وصعدنا في الدَّرجَةِ والسُّلَّم والجَبَلِ.

«الفرق» بين الأَعْلَى وفَوْقَ أن أعْلَى الشيء منه يقال هو في أعْلَى النخلة يراد أنه في نهاية قَامتها وتقول: السماء فوق الأرض فلا يقتضي ذلك أن تكون السَّمَاءَ من الأرض وأعلى يقتضي أسفل، وفوق يقتضي تحت وأسفل الشيء منه وتحته ليس منه، ألَا ترى أنه يقال وضَعْتُه تحت الكُوزِ ولا يقال وضعته أسْفَل الكُوز، بهذا المعنى ويقال أسفل البئر ولا يقال تحت البئر.

«الفرق» بين الرَّفِيع والمَجِيدِ أن المجيدَ هو الرفيعُ في عُلوِّ شأنه، والمَاجِدُ هو العالي الشأن في معاني صفاته، وقيل المجيد الكريم في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾ [البروج:٢١] أي

كريمٌ فيما يعطي من حكمه، وقيل فيما يُرجى من خيره، وأصلُ المجد العِظَم إلَّا أنه جرى على وجهين: عِظَمُ الشخص، وعِظَمُ الشَّأن فيقال: تمجدت الإبل تمجدًا إذا عظُمَتْ أجسامها لجودة الكَلأ[1] وأمجد القوم إبلهم إذا رَعوْهَا كلأ جيدًا في أول الربيع، ويقال في علوِّ الشأن مجَدَ الرجل مجدًا وأمجد أمجادًا إذا عَظُم شأنه لغتان ومَجَّدْتُ الله تعالى تَمْجيدًا عَظَّمْتُهُ.

«الفرق» بين الإله والمَعْبُود بحق أنَّ الإلَهَ هو الذي يحقُّ له العبادة فَلَا إلَه إلَّا الله، وليس كل معبود بحق له العبادة، ألَا ترى أن الأَصْنَام معبودةٌ والمسيح معبود ولا يحق له ولها العبادة.

«الفرق» بين قولنا الله وبين قولنا إله: إن قَوْلَنا الله اسمٌ لم يسم به غير الله وسُمِّي غير الله إلهًا على وجه الخطأ وهي تسمية العرب الأصنام آلهة، وأما قول الناس لا معبود إلَّا الله فمعناه أنه لا يستحقُّ العبادة إلا الله تعالى.

«الفرق» بين قولنا يحق له العبادة وقولنا يستحقُّ العبادة أن قولَنا يحق له العبادة يفيد أنه على صفة يصحَّ أنه مُنْعِمٌ، وقولنا يستحقُّ يفيد أنه قد أَنْعَمَ واسْتَحقَّ وذلك أن الاستحقاقَ مضمن بما يستحق لأجله.

«الفرق» بين قولنا الله وقولنا اللهمَّ أن قولَنا الله اسم، واللهمَّ نداء والمراد به يا أله فحُذِف حرفُ النِّداء وعوّض الميم في آخره.

«الفرق» بين الصِّفَة بِرَبِّ والصِّفَة بسَيِّد أن السَّيدَ مالكُ من يجب عليه طاعته نحو سَيِّدُ الأمة والغلام، ولا يجوزُ سيد الثوب كما يجوز رَبُّ الثوب، ويجوز رب بمعنى سيد في الإضافة، وفي القرآن ﴿فَيَسْقِي رَبَّهُۥ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٤١] وليس ذلك في كل موضع، ألَا تَرى أن العبدَ يقول لسيده: يا سَيِّدي ولا يجوزُ أن يقول يَارَبِّي فأما قَولُ عديّ بن زيد:

إنَّ ربِّي لَــوْلَا تَــدَارُكُــهُ الملـ ـك بِأَهْلِ العِرَاقِ سَاءَ العَذِيرُ[2]

يعني النعمان بن المنذر، والعذير الحال فإن ذلك كان مستعملًا ثم ترك استعماله كما ترك أَبَيْتَ اللَّعْنَ، وعِمْ صَبَاحًا وما أشبه ذلك.

«الفرق» بين الصِّفَة برَبِّ والصفة بمالك أن الصِّفَةَ برب أفْخَمُ من الصفة بمالك لأنها من تحقيق القدرة على تدبير ما ملك، فقولنا رَبّ يتضمن معنى الملك والتدبير فلا يكون إلا مطاعًا أيضًا، والشاهد قول الله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ

(١) الكلأ العشب رطبه ويابسه، والجمع أكلاء
(٢) العذير التقصير، والجمع عُذُر

اللَّهِ ﴾ [التوبة:٣١] أي سادة يطيعونهم، والصفة بمالك تقتضي القوة على تصريف ما ملك وهو من قولك ملكت العجين إذا أجدت عَجْنَهُ فقوي، ومنه قول الشاعر:

مَلكت بها كَفِّي فَأنْهَرتُ فَتْقَها ... يَرَى قائمٌ من دُونِها مَا وَرَاءَهَا

أي قويت بها كفي، ثم كثر حتى جرى على معنى مالك في الحكم كالصَّبِّي المالك لما لا يقدر على تصريفه إلا في الحكم أي حكمه حكم القادر على تصري ماله، ولذلك لم يحسن إطلاق الصفة برب إلا على الله تعالى، والصفة برب أيضًا تقتضي معنى المُصْلِح ومنه رَبَّيْتُ النعمةَ إذا أصلحتها بإتمامها، وأديم مربوبٌ مصلح، ويجوز أنْ يُقَال إنَّ قولنَا رَبٌّ يقتضي معنى ولاية الأمر حتى يتم، ومن ثَمَّ قيل رَبُّ الولد ورب السمسم وشاة ربي، وهي مثل النفساء من النساء، وقيل لها ذلك لأنها تُربِّي ولدَها فالباء في التربية أصلها ياء نقلت إلى حرف العلم كما قيل في الظن التظني.

«الفرق» بين الصِّفَةِ بِرَبٍّ والصِّفَةِ بِقَادِرٍ أن الصفةَ بقادر أعمُّ من حيث تجري على المقدور نحو قادر أن يقوم، ولا يجوز الصفةُ برب إلا في المُقَدر المُصَرَّف المُدَبِّر وصفة قادر تجري في كل وجه وهو الأصل في هذا الباب، وقال بعضهم: لا يقال الرب إلا لله فرده بعضهم، وقال: قد جاء عن العرب خلاف ذلك وهو قولُ الحارثِ بن حِلِّزَةَ:

وَهُوَ الرَّبُّ والشَّهِيدُ عَلَى يَوْ ... مِ الْجَبَّارِينَ والسَّلَاءُ بَلَاءُ

والقول الأول هو الصحيح لأن قوله الرب ههنا ليس بإطلاق؛ لأنه خبر هو وكذلك الشهيد، والشهيد هو الرب وهما يرجعان إلى هو فإذا كان الشهيد هو الرب وقد خص الشهيد بيوم الجبارين فينبغي أن يكون خصوصه خصوصًا للربِّ لأنه هو، وأما قولُ عَديِّ بن زيد:

وَرَاقِدُ الرَّبِّ مَغْبُوطٌ بِصِحَّتِهِ ... وَطَالِبُ الوَجْهِ يَرْضَى الحال مُخْتَارَا

فإن ذلك من خطابهم ومثله تسميتهم الصنم إلهًا ومسيلمة رحمانًا وأراد بالوجه وجه الحق.

«الفرق» بين السَّيِّد والمالك، أن السيدَ في المالكين كالعبد في المملوكات، فكما لا يكون العبدُ إلا ممَّنْ يَعقِلُ فكذلك لا يكون السَّيدُ إلا ممَّنْ يعقِلُ، والمالك يكون كذلك ولغيره فيقال: هَذا سَيِّدُ العَبْدِ ومَالِكُ العَبْدِ، ويقال هو مَالِكُ الدَّارِ، ولا يقال سَيِّدُ الدَّارِ، ويقال للقادر مالِكُ فِعْلِهِ ولا يقال، سَيِّدُ فِعْلِهِ والله تعالى سيدٌ؛ لأنه مالكٌ لِجِنْسِ مَنْ يعقِلُ.

## ومِمَّا يَجْرِي مَعَ ذَلِكَ

«الفرق» بين المُلْكِ والدَّوْلَةِ أن المُلْكَ يفيد اتساعَ المقْدُور على ما ذكرنا، والدَّوْلَةُ انتقالُ حالٍ سارَّةٍ من قَوْمٍ إلى قوم، والدولةُ ما يُنالُ من المالِ بالدولة فيتداولَهُ القومُ بينهم هذا مَرَّةً وهذا مَرةً، وقال بعضهم: الدولة فعل المنتهبين والدولة الشيء الذي يُنْتَهبُ، ومثلها غُرْفَةٌ[1] لما في يدك، والغُرْفَةُ فُعْلَةٌ من غرفت ومثل ذلك خُطْوَةٌ للموضع، وخطْوَةٌ فعلة من خَطوتُ، وجَمْعُ الدَّوْلَةِ دُوَلٌ مثل «غُرَفٌ» ومن قال: دِوَلٌ فهي لغة والأول الأصل.

«الفرق» بين المَلِكِ والسُّلْطَانِ: أن السلطان قوةُ اليد في القَهْرِ للجمهور الأَعْظَمِ وللجماعة اليسيرة أيضًا، ألَا ترى أنه يقال الخليفةُ سُلطان الدُّنْيا ومَلِكُ الدنيا، وتقولُ لأمير البلد سُلْطَانُ البلد، ولا يقال له مَلِكَ البَلدِ؛ لأنَّ الملكَ هو مَنِ اتَّسعتْ مقدرته على ما ذكرنا، فالملكُ هو القدرةُ على أشياءَ كثيرةٍ، والسُّلْطانُ القدرة سواء كانَ على أشياءَ كثيرةٍ أو قليلةٍ، ولهذا يقال له في داره سُلْطانٌ ولا يقال له في داره ملكٌ ولهذا يقال هو مسلَّطٌ علينا وإن لم يملكنا، وقيل السلطان المانع المسلط على غيره من أن يتصرَّفَ عن مراده ولهذا يقال ليسَ لكَ على فُلانٍ سلطانٌ فتمنعه من كذا.

«الفرق» بين قولك الملك وقولك مِلكُ اليمين أن ملكَ اليمينَ متى أُطْلق علم منه الأَمَة والعَبْد المملوكَان، ولا يُطْلَقُ على غير ذلك، لا يقال للدار والدابة وما كان من غير بني آدم لك اليمين، وذلك أن ملك العبد والأَمة أخصُّ من ملك غيرهما، ألا ترى أنه يملك التصرُّفَ في الدار بالنقض والبناء ولا يملك ذلك في بني آدم، ويجوز عَارِية الدَّارِ وغيرها من العرُوضِ ولا يجوز عَارِية الفُروج.

«الفرق» بين التَّمْكين والتَّمليك أن تمكينَ الحائِز يجوز ولا يجوزُ تمليكَهُ لأنه إنْ ملكَهُ الحوزُ فقد جعل له أن يحوز[2] وليس كذلك التمكين لأنه مكن مع الرجز، ودل على أنه ليس له أن يجوز وليس كل من مكّن من الغَضْبِ قد مَلكهُ.

«الفرق» بين الوِلَايَة والعمالة أن الولايةَ أعمُّ من العمالة وذلك أن كلَّ من وَلِي شيئًا من عمل السلطان فهو والٍ، فالقَاضِي والٍ، والأمير والٍ، والعامل والٍ وليس القاضي عاملًا ولا الأميرُ

(١) الغُرْفَةُ: ما غُرِفَ من الماء وغيره باليد، والجمع غِراف، والغُرْفَة أيضًا بمعنى العُلِّيَّة، والجمع غُرَف وغُرْفات قال تعالى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ۝﴾ [سبأ:٣٧].

(٢) حازَ الشيءَ حيازةً: أي ضَمَّهُ ومَلكَهُ، يُقال: حَازَ المالَ وحَازَ العقارَ.

وإنما العاملُ من يلي جبايةَ المال فقط فكل عامل والٍ وليسَ كُلُّ والٍ عاملًا، وأصل العمالة أجرة من يلي الصدقة ثم كثُرَ استعمالها حتى أجريت على غير ذلك.

«الفرق» بين الإعَانةِ والنُّصْرَةِ أن النُّصْرَة لا تكون إلَّا على المُنازِعِ المغالبِ والخصم المناوئ المشاغِب، والإعَانةُ تكون على ذلك وعلى غيره، تقول: أعَانَهُ على من غالبَهُ ونازَعَهُ ونَصَرهُ عليه وأعانه على فقره إذا أعْطَاه ما يعينه وأعانه على الأحْمَالِ ولا يقال: نصره على ذلك، فالإعانةُ عامةٌ والنُّصْرَةُ خاصَّةٌ.

«الفرق» بين الإعانةِ والتَّقْوية، أن التقوية من الله تعالى للعبد هي أقدارهُ على كَثْرةِ المقدُور، ومن البد للعبد إعْطَاؤهُ المالَ وإمْدَادهُ بالرجال، وهي أبلغ من الإعانة، ألا ترى أنه يُقال: أعانه بدرْهَم ولا يقال قَوَّاه بدَرَاهِمَ، وإنما يقال قَوَّاهُ بالأموال والرجال على ما ذكرنا، وقال عليُّ بنُ عِيسى: التقويةُ تكونُ على صناعةٍ، والنُّصْرَةُ لا تكون إلا في مُنازَعةٍ.

«الفرق» بين النَّصِير والوليِّ أن الولايةَ قد تكون بإخلاص المودَّةِ، والنُّصْرَةُ تكون بالمعونة والتقويةِ وقد لا تمكن النصرةُ مع حصول الولايةِ فالفرق بينهما بَيِّنٌ.

«الفرق» بين السَّيِّد والهُمَام أن الهُمَام هو الذي يمضي هَمَّهُ في الأُمورِ، ولا يُوصفُ الله تعالى به لأنه لا يوصَفُ بالهَمِّ.

«الفرق» بين الهُمَام والقَمْقَام[1] أن القمقام هو السيد الذي تجتمع له أموره ولا تتفرَّق عليه شئونه من قولهم تَقَمْقَمَ الشَّيءُ إذا تجمَّع وقمقم عصبه جمعه ويقال للبحر قَمْقَامٌ لأنه مجمع المياه.

«الفرق» بين الوَلَايةِ بفتح الواو والنُّصرة أن الوَلَاية النُّصرة لمحبة المنصور لا للرياء والسُّمعة لأنها تضاد العداوة، والنصرة تكون على الوجهين.

«الفرق» بين الحُكْم والقضاء أن القضاء يقتضي فَصْلَ الأمر على التمام من قولك قَضَاهُ إذا أتمَّه وقطع عمله ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾ [الأنعام:٢] أي فصل الحكم به ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء:٤] أي فصلنا الإعلام به وقال تعالى: ﴿قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ:١٤] أي فصلنا أمر موته ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ [فصلت:١٢] في يومين أي فصل الأمر به، والحكم يقتضي المنع عن الخصومة من قولك أحكمته إذا منعته، قال الشاعر:

أَبَنِي حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سُفَهَاءَكُمْ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضَبَا

(١) القمقام: بفتح القاف وإسكان الميم وفتح القاف الثانية هو البَحْر، ويقال: وقع في قمقام من الأمر، أي في عظيم منه، وعدد قمقام أي كثير. وهو أيضًا بمعنى السيد الجامع للسيارة الواسع الخير.

ويجوز أن يقال الحكم فصل الأمر على الإحكام بما يقتضيه العقل والشرع فإذا قيل حكم بالباطِل فمعناه أنه جعل الباطل مَوْضِع الحقِّ، ويستعمل الحكم في مواضع لا يستعمل فيها القضاء كقولك: حُكْم هذا كحُكْم هذا أي هما متماثلان في السبب أو العلَّة أو نحو ذلك، وأحكام الأشياء تنقسم قسمين حُكْمٌ يرد إلى أصلٍ وحُكْم لا يردُّ إلى أصل، لأنه أول في بابه.

«الفرق» بين الحَاكِم والحَكَم أن الحَكَمَ يقتضي أنه أهل أن يُتحَاكَم إليه، والحاكِمُ الذي من شأنه أن يحكم. فالصفة بالحكم أمدح وذلك أن صفة حاكم جار على الفعل فقد يحكم الحاكم بغير الصواب، فأما من يستحق الصفة بحكم فلا يحكم إلا بالصواب، لأنه صفة تعظيم ومدح.

«الفرق» بين القَضَاء والقَدَر أن القدرَ هو وجود الأفعال على مقدار الحاجة إليها والكفاية لما فُعِلَتْ من أجله، ويجوز أن يكون القَدَرُ هو الوجه الذي أردت إيقاع المراد عليه، والمقدر الموجد له على ذلك الوجه، وقيل أصل القدر هو وجود الفعل على مقدار ما أراده الفاعل، وحقيقة ذلك في أفعال الله تعالى وجودها على مقدار المصلحة، والقضاء هو فصل الأمر على التمام.

«الفرق» بين القَدرِ والتَّقْدِيرِ أنَّ التقديرَ يُسْتعملُ في أفعال الله تعالى وأفعال العباد، ولا يستعمل القدر إلا في أفعال الله عز وجل وقد يكون التقدير حسنًا وقبيحًا كتقدير المنجم مَوْت زيد وافْتِقَارَه واسْتِغْنَاءَهُ، ولا يكون القدر إلا حسنًا.

«الفرق» بين قولك قَضَى إليه وقَضَى به أن قولك قضى إليه أي أَعْلَمهُ وقوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ ﴾[الحجر:٦٦] أي أعلمناه ثم فسر الأمر الذي ذكره فقال: ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾[الحجر:٦٦] فكأنه قال وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع، ومعنى قولنا قضى به أنه فصل الأمر به على التمام.

«الفرق» بين التَّقْدير والتَّدْبير أن التدبير هو تقويمُ الأمر على ما يكون فيه صلاح عاقبته، وأصله من الدبر وأدبار الأمور عواقبها، وآخرُ كل شيء دبره وفلانٌ يتدبَّرُ أمره أي ينظر في أعْقَابِه ليصلحه على ما يصلحها، والتقديرُ تقويمُ الأمر على مقدار يقع معه الصلاح ولا يتضمن معنى العاقبة.

«الفرق» بين قولك قُدِّرَ له كذا ومُنِيَ له كذا أن المُنِي لا يكون إلا تقدير المكروه، يقال مُنِيَ له الشر ولا يقال مُنِي له الخير، ومن ثَمَّ سميت المَنِيَّةُ مَنِيَّةً ويقال: أعلمت ما منيت به من فلان، والتقدير يكون في الخير والشر.

«الفرق» بين السِّيَاسَة والتَّدْبِيرِ أن السِّيَاسَة في التدبير المستمر ولا يقال للتدبير الواحد سياسة فكلُّ سياسة تدبير وليس كل تدبير سياسة، والسياسة أيضًا في الدقيق من أمور المسُوسِ على ما ذكرنا قبل فلا يوصف الله تعالى بها لذلك.

## البَابُ الرَّابِع عَشَرَ

### في الفَرْق بين الإنْعام والإحْسَان وبين النِّعْمة والرَّحْمَة والرَّأْفة والنَّفْع والْخَيْر وبين الحِلْم والصَّبْر والوَقَار والتُّؤَدة وما بسبيل ذلك

«الفرق» بين الإنْعَامِ والإحْسَانِ أن الإنعامَ لا يكون إلَّا من المُنْعِم على غيره لأنه متضمنٌ بالشكر الذي يجب وجوب الدين، ويجوز إحسان الإنسان إلى نفسه، تقول لمن يتعلَّم العلم: إنه يُحْسِنُ إلى نفسه ولا نفسه ولا تقول مُنْعِمٌ على نفسه، والإحْسَانُ متضمنٌ بالحَمْدِ، ويجوز حمد الحامد لنفسه، والنعمة متضمنةٌ بالشكر، ولا يجوز شُكْر الشَّاكِرِ لنفسه، لأنَّهُ يجري مجرى الدَّيْنِ، ولا يجوز أن يؤدي الإنسانُ الدَّيْنَ إلى نفسه، والحمدُ يقتضي تبقية الإحسان إذا كان للغير، والشكْرُ يقتضي تبقية النعمة، ويكون من الإحسان ما هو ضررٌ مثل تعذيب الله تعالى أهلَ النارِ، وكلُّ من جاء بفعلٍ حسنٍ، فقد أحْسَن، ألا تَرى أن من أقام حدًّا، فقد أحسن وإنْ أنزلَ بالمحدُودِ ضررًا ؟ ثم اسْتُعْمِل في النفع والخير خاصة فيقال: أحسن إلى فلانٍ إذا نفعه ولا يقال أحسن إليه إذا حده ويقولون للنفع كله إحْسانًا ولا يقولون للضرر كله إساءة، فلو كان معنى الإحْسَان هو النفع على الحقيقة لكان معنى الإساءة الضرر على الحقيقة لأنه ضدهن والأب يحسن إلى ولَدِه بسقيه الدواء المُرّ وبالفَصْدِ[1] والحِجَامة، ولا يقال ينعم عليه بذلك ويقال أحسن إذا أتى بفعل حسن ولا يقال أقبح إذا أتى بفعل قبيح، اكْتَفُوا بقولهم أساء، وقد يكون أيضًا من النعمة ما هو ضرر مثل التكليف نسميه نعمة لما يؤدي إليه من اللَّذَّةِ والسرور.

«الفرق» بين الإحْسَان والنفع أنَّ النفعَ قد يكون من غير قَصْدٍ، والإحْسَانُ لا يكون إلا مع القصد، تقول: يَنْفَعُني العدوَّ بما فعله بي إذا أراد بك ضَرًّا فوقع نَفْعًا ولا يقال أحسن إليَّ في ذلك.

«الفرق» بين الإحْسَان والإجْمَالِ أن الإجْمَال هو الإحْسَانُ الظاهر من قولك رجل جميل

(١) الفَصْد: يقال فَصَد المريضَ، أي أخرج مقدارًا من دم وريده بقصد العلاج.